هل تعالج السيطرة البيئية قصور الأداء البيئى العالمى ؟

هذه قراءة لتقرير موارد العالم: ٢٠٠٢ / ٢٠٠٤[*]، الذى يقدم لنا تحليلاً للوضع العام للبيئة فى العالم فى الوقت الراهن، كما يستعرض أدوار كل من المجتمع المدنى والقطاع الخاص ، ويبحث فى متطلبات تقوية المجتمعات المحلية ، من أجل زيادة فعالية السيطرة على أمور البيئة ، على المستوى الكونى . ويرتكز التقرير على ثلاثة محاور، هى:

١ – التعريف بمعنى السيطرة البيئية - أو إن شئت - التحكم البيئى، وصلتها بالتوجهات البيئية والأحوال الاجتماعية الحالية.

٢ – إعطاء تصور واقعى لحالة السيطرة البيئية فى مختلف بلدان العالم.

٣ – الإعلام والترويج لفكرة أن الاهتمام بتحقيق سيطرة بيئية هو أحد المسارات المباشرة لإصلاح الفوضى الحاصلة فى البيئة العالمية.

(*) A Guide to World Resources: 2002-2004. Decisions for the Earth. Balance, Voice & Power.

وقد ورد بهذا التقرير طرح يفيد بأن من شأن تطوير الآليات والمؤسسات التى نعتمد عليها فى اتخاذ القرارات البيئية المهمة أن يأتى بنتائج أفضل، فيقلل من الأعباء والتبعات الضاغطة على البيئة، فى الوقت ذاته، يوازن بين كفتى التكاليف والمنافع؛ وعلى الجانب الآخر، فإننا إذا فشلنا فى تحديد أوجه القصور فى محاولتنا للسيطرة على البيئة. لأسباب مثل الفساد الإدارى، أو عدم كفاية لهيئات والوكالات المنوط بها اتخاذ القرارات التى تعكس الاحتياجات الفعلية لناس، والمناسبة للتعامل مع الأنظمة البيئية بطبيعتها المعقدة، فإن ذلك كله يؤدى إلى استمرار قصور أساليبنا المتبعة فى إدارة البيئة، وإلى غياب عنصر العدالة؛ ويصبح الأمل ضئيلاً فى تحديد الطريق إلى تحقيق هدف الاستدامة.

وتقول الإحصائيات، إن حوالى نصف تعداد سكان العالم يقل دخل الفرد اليومى بينهم عن دولارين؛ وليس هذا هو المؤشر الوحيد للفقر، فثمة دلالات أخرى تجسده، منها: فقدان السبيل إلى الموارد الطبيعية الداعمة لحياة البشر؛ ومنها فقدان حقوق الملكية وحقوق الانتفاع بالأنظمة البيئية ومواردها، ومنها البطالة وفقدان الوظائف. ويجب أن يتضمن التحكم البيئى (ونشير إليه، فى مواقع أخرى بالسيطرة البيئية) وعدًا بالأمل فى حياة افضل، لكل من يعيشون فى صورة من صور الفقر هذه..

أولئك الذين لا صوت لهم، ولا رأى، فيما يتم اتخاذه من قرارات بيئية. فإذا باء مبدأ التحكم البيئى بالفشل، كان هؤلاء أشد الناس تأثرًا بالعواقب. ولقد جاء فى مقدمة هذا التقرير: «.. إننا نستهدف، فى الألفية الثالثة، تخفيف حدة الفقر والجوع، وتحقيق استدامة بيئية؛ ولدينا قناعة مستقرة بأن هذه الأهداف الإنسانية والبيئية يجب أن تتحد وتتكامل، كما يتحد ويتكامل البشر والأنظمة البيئية فى شبكة نسيج الحياة. ولن نتمكن من تقليل الفقر، على المدى الطويل، دون أن نحقق عنصر الاستدامة للأنظمة البيئية، كما أننا لن نستطيع حماية هذه الأنظمة من الاستغلال السيئ، دون أن نتمكن من مواجهة أولئك الذين يمتلكون الثروة والنفوذ، لمساءلتهم واستجوابهم حول أنشطتهم؛ فى الوقت نفسه، لا نغفل عن الاحتياجات المشروعة للفقراء والمعدمين.. هذا هو الميزان الذى يجب أن نستخدمه عند إعداد قراراتنا من أجل الأرض».

إن الأنظمة البيئية هى مجال عمل السيطرة البيئية، أو التحكم البيئى؛ وهذه الأنظمة عبارة عن تجمعات من الكائنات الحية، يعتمد بعضها على بعض، وعلى مكونات أخرى، غير حية، فى تلك الأنظمة. وعلى هذه العلاقات تقوم حياة البشر؛ فمنها ينتج الغذاء والماء؛ وفيها تجرى عمليات حيوية تعطى للكون استقراره وملامحه،

مثل دوران المياه والغازات والأملاح لمعدنية. وبسبب هذا الدور الحيوى، الذى لا نظير له، والذى لا يمكن الاستغناء عنه أو تعويضه، فإن الأنظمة البيئية تستحق أن توضع فى بؤرة جهود السيطرة البيئية، فلا أمل لنا إلا فى أن نوفر لأنظمتنا البيئية الكونية إدارة ناجعة، لتفى باحتياجاتنا الراهنة، فضلاً عن أن نبقى عليها، لتفى بمتطلباتنا، مستقبلا.

وفى غياب آليات فعالة للسيطرة البيئية، فى الوقت الحالى، فإن الأنظمة البيئية تبقى عرضة للتهلكة، ومعها سبل العيش لتجمعات بشرية كبيرة، فى كل أنحاء العالم. لقد نتج عن ذلك الغياب اضطراب وفوضى فى كثير من هذه الأنظمة، بما تكتنزه من موارد طبيعية أساسية وحيوية. ومن أمثلة المخاطر التى تضغط على الأنظمة البيئية ومواردها الطبيعية:

١ - أنشطة الصيد الجائرة، التى أدت إلى نضوب عدد كبير ومؤثر من «مسامك» العالم الاقتصادية المهمة، مثل «مسامك» القود والتونة والسالمون؛ نتيجة لعجز الإدارات الحكومية عن تنظيم استغلال هذه «المسامك» كما أن اشتراك أكثر من دولة فى السيادة على مناطق الصيد خلق نزاعات بينها. وفى الوقت الذى يصل فيه تعداد سكان العالم الذين يعتمدون على بروتين الأسماك والمنتجات البحرية إلى بليون إنسان،

فإن نسبة مصايد العالم، التى أجهدها نشاط الصيد الجائر، تبلغ ٧٥٪.

٢ - إقامة السدود ومشروعات الرى وتوليد الطاقة الكهربية على مجارى الأنهار، غيَّر من طبيعة الدورات الهيدروليكية لتلك الأنهار. وفى الغالب فإن قرارات إقامة مثل هذه المشروعات تتخذ فى غرف مغلقة، بواسطة إدارات سياسية وفنية لا تعطى وزنا للعواقب البيئية المحتملة، المترتبة على وجود هذه المنشآت.

٣ - تدهور الأنظمة البيئية فى الغابات، بسبب شركات الأخشاب التى تتحايل وتسلك كل السبل، المشروعة وغير المشروعة، للحصول على حقوق استغلال الغابات. وقد تفاقمت هذه المشكلة لعجز الإدارات الحكومية عن تطبيق قوانين حماية الغابات والسيطرة على صناعات الأخشاب، التى يتزايد حجمها، على حساب صحة النظام البيئى للغابة، الذى يعتمد عليه فى المعيشة ٣٥٠ مليونا من سكان الأرض.

إن القرارات البيئية السيئة، التى تصنع بمنأى عن مشاركة كافة الأطراف ذات الصلة، وفى غياب عنصر الشفافية، ويقوم باتخاذها مسئولون يتعالون على إمكانية أن يسائلهم أو يراجعهم أحد.. هذه القرارات هى السبب وراء الأضرار التى حاقت بالأنظمة البيئية العالمية، وهو أمر لم نعد نستطيع - نحن سكان هذا

الكوكب المرهق - أن نستمر فى مكابدته، حاليا، أو مستقبلا، حيث أصبح العامل الحاكم لأحوال البيئة الكونية هو ما يصدره البشر من قرارات تدير شئون هذه البيئة، وليس الظواهر والعمليات الطبيعية، من نحر وعواصف وزلازل وفيضانات... الخ.

لقد تعهدت ١٧٨ دولة، فى قمة الأرض الأولى - ريو ١٩٩٢ - بالعمل على تحقيق عدة مبادئ، كان الالتزام بها كفيلا بإصحاح بيئة الأرض من كل أسقامها.. تعهدت تلك الدول بأن يكون صون البيئة مكوّنا أساسيا عند إعداد خطط التنمية القومية واتخاذ القرارات التنفيذية لتلك الخطط؛ غير أن الواقع يحدثنا بأن ذلك لا يزال أملا بعيد المنال؛ فلا تزال الاعتبارات البيئية لا تجد لها مقعدا بالغرف المغلقة، التى تتخذ فيها القرارات المنظمة لأعمال التجارة والاستثمار. كما أن حكومات الدول الموقعة على إعلان ريو ٩٢ كانت قد وافقت على أن تعمل بمبدأ اللامركزية، فى إعداد وإصدار القرارات البيئية؛ غير أن الشواهد تقول: بأنه - خلال عقد مضى من الزمن - لم يحدث، إلا فى حالات نادرة، أن خوّلت الحكومات سلطة اتخاذ قرارات بيئية إلى السكان المحليين، وثيقى الصلة بالأنظمة البيئية، والعارفين بطبيعتها وأحوالها.

كذلك الأمر بالنسبة لمبدأ إتاحة المعلومات للعامة؛ وهو من المبادئ الأساسية فى إعلان ريو دى جانيرو؛ ويعطى هذا المبدأ

للمواطن العادى الحق فى الاطلاع على المعلومات البيئية، ليشارك فى اتخاذ القرار؛ كما يعطيه الحق فى مقاضاة الجهات المسئولة، من أجل تعديل القوانين والقرارات الصادرة. والجدير بالذكر، فى هذا المجال، أن معهد موارد العالم - بالتعاون مع ٢٤ جمعية أهلية، من مختلف أقاليم الأرض - كان قد أنشأ آلية خاصة، لمتابعة هذا المبدأ، أطلق عليها اسم (مبادرة حق الحصول على المعلومات)؛ وقد قام المشاركون فى تلك المبادرة بتقصى مدى الاستجابة لذلك المبدأ، فى السنوات العشر التالية لإقراره، فوجدوا أن الفجوة لا تزال كبيرة، بين تعهدات حكومات الدول المشاركة فى ريو - ٩٢، والواقع.. فلا يزال الناس، فى معظم بلاد العالم، يجهلون ما تحمله مياه الشرب من موارد كيماوية، ولا يعرفون - تحديدا - ما تسببه لهم من مخاطر صحية؛ ولا يزال الناس، فى معظم بقاع الأرض، مغيبين عما يجرى حولهم، فى مجتمعاتهم الصغيرة، وهم قد يستيقظون فى الصباح على أصوات البولدوزرات، تشق طريقا على بعد خطوات من حجرات نومهم؛ فإذا كانوا سعداء الحظ، فإن أخبار الطريق الجديد تكون قد وصلتهم متأخرة، بعد أن تكون خطط التنفيذ قد أعدت؛ فإذا فكروا فى اللجوء للقضاء، أملا فى تغيير الوضع، فوجئوا بسلسلة من المعوقات، ليس أقلها تعقيدات إجراءات التقاضى وكلفتها العالية.

ويمكن تلخيص سبل المشاركة العامة فى اتخاذ القرارات البيئية، فيما يلى:

١- تسهيل اطلاع العامة على التقارير والوثائق والتحليلات السياسية للقضايا التى يجرى اتخاذ قرارات بيئية بشأنها، لأن ذلك كفيل بأن يقوى من مشاركتهم، شريطة أن تكون هذه المواد متاحة لغير المتخصصين، فى لغة يفهمونها، خالية من المصطلحات المعقدة. إن ذلك، من جهة أخرى، يدعم قدرة العامة على مساءلة متخذى القرارات؛ إذ يكونون على بينة من الأرضيات التى اتخذت تلك القرارات تأسيسًا عليها.

٢ - لقاءات التزود بالمعلومات، التى يعقدها المسئولون، على المستويين المحلى والقومى، لتقديم معلومات أساسية حول مشروع بيئى يجرى الإعداد لتنفيذه، وذلك من شأنه خلق رأى عام متفهم للمشروع ومساند له.

٣ - دراسات تقدير الآثار البيئية المترتبة على المشروعات المقبلة، وهى دراسات تحليلية، يجريها متخصصون، لتقويم المشروعات المزمع إنشاؤها، ومدى تأثر البيئة بها، كما توضح البدائل الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه الآثار. إن وجود هذه الدراسات، السابقة على إنشاء المشروع، يؤدى إلى طمأنة العامة، الذين يمكنهم مراجعة هذه الدراسات، والمشاركة فى اقتراح البدائل.

٤ – جلسات الاستماع العامة، وتفيد فى حالة تعذر النشر، وعدم تمكن المسئولين من التعبير عن وجهات نظرهم بوضوح عن طريق الكتابة. إن هذه الجلسات تعطى الفرصة لعرض وتبادل الآراء، بلغة بسيطة، وقد تعقد فى صورة ندوات عامة، يتم الإعلان عنها، والدعوة لحضورها، عبر وسائل الإعلام.

٥ – اللجان الاستشارية، وهى وسيلة متعمقة للمشاركة، وتتكون من متخصصين ومهتمين بالقضية المثارة، الذين تتوفر لهم الخبرات العلمية والعملية، التى تمكنهم من رسم السياسات، وإدخال تعديلات على المشروعات، للتقليل من تبعاتها وآثارها البيئية السالبة، وكذلك للموازنة بين كلفتها ومنافعها.

٦ – مشاركة العامة فى التنفيذ والمراقبة، فى حالة ما إذا كان المشروع داخلاً فى نطاق اهتمام جمعية أهلية متخصصة فى شأن بعينه من شئون البيئة، فتكون مشاركتها مؤثرة، فى الإشراف على خطوات تنفيذ المشروع، ثم مراقبة العمل به.

والجدير بالذكر، أيضا، أن المنظمات الدولية المتعاونة فى إصدار هذا التقرير (البنك الدولى – برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – برنامج الأمم المتحدة البيئى – معهد موارد العالم)، بالإضافة إلى (الاتحاد الأوربى)، ودول: شيلى – المجر – إيطاليا – المكسيك – السويد – أوغندا – بريطانيا، والاتحاد العالمى لصون الطبيعة، ومجموعات تمثل

المجتمع المدنى من مختلف أنحاء العالم، قد أنشأت - مجتمعة - آلية أخرى، تعرف باسم (المشاركة من أجل المبدأ العاشر)، بهدف مساعدة الحكومات على تحسين وتطوير سبل إتاحة المعلومات للمهتمين، من العامة، بقضايا بيئاتهم، وتسهيل إجراءات التقاضى، من أجل إصلاح الأوضاع البيئية، وتعديل القرارات المتصلة بالتنمية، والمؤثرة على أحوال الأنظمة البيئة. إن توفر المعلومات عن أحوال الموارد والأنظمة البيئة، وعن المشروعات المزمع إنشاؤها، لكفيل بضمان مشاركة فعالة وحقيقية من السكان المحليين، ترفع من فرص نجاح تلك المشروعات، وتسبغ الشرعية على القرارات البيئية المتخذة.

وقد يتساءل البعض: إن المسئولين الرسميين يمتلكون من الخبرات ما ييسر لهم اتخاذ قرارات بيئية، مثل إنشاء مستودع للمخلفات، أو الموافقة على طرح مبيد حشرى جديد بالأسواق، فما حاجتنا إلى مشاركة (العامة) فى صنع مثل هذه القرارات؟ ألا يُعدُ ذلك استهلاكًا للوقت؟ كما أن هذه المشاركة قد تولد خلافات كثيرة، تجعل اتخاذ القرار البيئى عملية صعبة.. فما أهمية مشاركة العامة؟. والإجابة، هى أن الحرص على تلك المشاركة يعنى أن الإدارات الحكومية تراعى المنفعة العامة فى قراراتها، وأن سياساتها البيئية تعكس المصالح والقيم التى يتبناها الرأى العام. ومن جهة أخرى، فإن المشاركة العامة كفيلة بأن تواجه أى نفوذ غير

مشروع، أو غير مناسب، من قبل المؤسسات الصناعية، يمكن أن يؤثر بالسلب على الأنظمة البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع يمكن أن يفيد من المشاركة العامة فى أكثر من صورة.

١ - الحصول على معلومات لا يعرفها إلا السكان المحليون، من شأنها تحسين نوعية القرارات البيئية.

٢ - المساعدة فى تصفية النزاعات التى يمكن أن تنشأ بين المصالح المتعارضة؛ وهذا من شأنه إطالة عمر صلاحية القرار البيئى، وجعله مرضيًا لجميع الأطراف.

وثمة أمثلة عديدة، أثبت فيها عنصر المشاركة تأثيره الإيجابى، لصالح كل من المشروعات البيئية والسكان المحليين الذين أتيح لهم أن يسهموا فى صنع القرار البيئى، منها:

١ - فى بعض الولايات الهندية: نجحت محاولات إصحاح أنظمة الغابات البيئية، واستعادة التنوع الأحيائى بها، بعد تغيير السياسات القديمة لتلك الولايات فى إدارة الغابات، وإشراك السكان المحليين فى إدارة شئون الغابات المملوكة لحكومات الولايات؛ كما حصل السكان على نصيب من مردود تلك الإدارات الناجحة.

٢ - نفس التجربة تمت بالسودان، والجدير بالذكر، أن اهتمام السودان بحماية الغابات بدأ فى منتصف العشرينات من القرن العشرين، حيث كانت الإدارات الحكومية تعتمد على قوة القانون

فى منع «الدخلاء» من دخول مناطق الغابات المحمية؛ واستمر ذلك لأكثر من نصف قرن، تولدت خلاله علاقة غريبة بين السكان والمحميات، إذ كانوا ينظرون إليها على أنها جزر حكومية معزولة، قائمة على أرض كان من الممكن أن يقوموا هم باستغلالها، لإنتاج الطعام، أو فى مشروعات أخرى ترفع مستوى معيشتهم، وكانوا يتسللون إلى تلك «المحميات» الحكومية، ويستولون على منتجاتها، دون التفات لأى اعتبارات بيئية؛ فكان أن تقلصت مساحة الغابات من ٣٠٪ من مساحة الدولة، فى العشرينات، إلى أقل من ٢٠٪، مع نهاية القرن الماضى. وعندما طرحت منظمة الأغذية والزراعة فكرة (الغابات من أجل الناس)، بأواخر السبعينات، بدأت مشاركة السكان المحليين فى إدارة شئون الغابات وحمايتها، فتحسَّن مخزونها الطبيعى، وأصبحت حمايتها أيسر.

٣ – وفى الفلبين، أثمر التعاون بين الإدارات البيئية الحكومية، والمنظمات الأهلية، والمجتمعات المحلية، ورجال الدين، ووسائل الإعلام، إلى التقليل من نشاط قطع الأشجار غير القانونى.

وعلى النقيض من هذه الأمثلة الإيجابية الثلاثة، هناك حالة «سد كيدانج أومبو»، فى جزيرة (جاوة) الإندونيسية، والذى تم إنشاؤه فى عام ١٩٨٩، وتسبب فى نزوح ٥ آلاف أسرة من مواطنها. وقد كان قرار بناء السد قوميًا، ولم يشارك فيه سكان قرى وادى

نهر «سيرانج»، الذين تضرروا من السد، ونشأ نزاع بينهم وبين الحكومة، إذ رفضوا التهجير إلى جزيرة «سومطرة»، ومكثوا فيما تبقى من أراضيهم يناضلون، حتى اضطرت الحكومة إلى إنشاء قرى بديلة لهم؛ ولكن، ظلت مشاكل سياسية واجتماعية عديدة قائمة حتى الآن.

إن الموضوعية تفرض علينا الاعتراف بأن انفلات زمام السيطرة البيئية من أيدى الحكومات ربما كان أمرًا متوقعًا بالنظر إلى طبيعة أساليب الحكومات التقليدية فى التعرض لمشاكل غير تقليدية، كمشاكل البيئة؛ وإلى طبيعة التحديات التى تواجه القائمين على الإدارات الحكومية للأنظمة البيئية؛ فليست كل الأنظمة متشابهة فى قياساتها ومكوناتها، ويتطلب كل منها تعاملا خاصا، وخبرات متنوعة، قد لا تتوفر تلك الإدارات، فى كل الأوقات والأحوال.

ومن الصعوبات التى تضغط على الإدارات البيئية الحكومية، وتتحداها، التنوع فى منتجات الأنظمة البيئية، من سلع وخدمات، والتباين فى مصالح من يستغلونها، بما يمكن أن ينشأ عن ذلك كله من نزاعات وتعارض فى المصالح. ونضيف، فيما يلى، بعض التحديات الأخرى:

١ - أن مصدر الأخطار المحدقة بالأنظمة البيئية، حاليا، مثل تدهور الموارد الطبيعية لعدد كبير من أنواع الكائنات الحية، هو أفعال وسلوكيات تراكمت على مدى عشرات السنين، الأمر الذى يحتاج لسياسات بيئية واعية، تبدأ بتحديد حجم هذه الأخطار.

٢ - أن يتم الإصلاح البيئى دون إيقاف عمليات استغلال الأنظمة البيئية، فمعظم هذه الأنظمة قد اختل أو ضربه الوهن، بدرجة أو بأخرى، لكنه لا يزال تحت الاستغلال، فكيف نخفف من وطأة عمليات الاستغلال على هذه الأنظمة؟. لنسمح لبرامج وعمليات الإصلاح بالعمل، دون أن نحرم منها أولئك الذين يعتمدون عليها - كلية -- فى حياتهم ؟.

٣ - أن على عمليات الإصحاح البيئى أن تتم فى عالم يتبدل بسرعة شديدة، فلتدهور فى الأنظمة البيئية متسارع، ومن ناحية أخرى، فثمة توجهات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية مستحدثة، تعيد تشكيل علاقات البشر بالأنظمة (يحدث ذلك - غالبا - فى الاتجاه نحو الأسوأ!).. فقد استحدثت عوامل، كالعولمة، وفعاليات حركة التجارة العالمية، وتعاظم الاستثمارات العالمية، وقد عمقت هذه العوامل تأثير الأنشطة البشرية على الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية، حتى تجاوز هذا التأثير الحدود السياسية للدول، ثم إن التكنولوجيات المستحدثة قد جادت لتزيد من قدرات البشر

على استغلال تلك الموارد، لينفد بعضها أو يوشك، و يصيب الإجهاد معظمها.

إن عجز المؤسسات الحكومية عن إدارة الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية، صونا لصحتها، وليس من أجل تعظيم العائد منها؛ وعن إيجاد توازن عادل بين الانتفاع بالموارد والكلفة الحقيقية للمنافع؛ وعجزها عن مواجهة الفساد الإدارى والاقتصادى.. كل ذلك يؤكد أن الأداء الحكومى، فيما يخص السيطرة البيئية، كان يشوبه القصور، إلى حد كبير. وكان أشد المتأثرين بهذا القصور المجتمعات الفقيرة، التى تعتمد على الموارد الطبيعية اعتمادا كاملا ؛ فأفرادها – فى معظمهم – من الأُجَراء الذين لا يمتلكون حصصا فى هذه الموارد، تعطيهم الحق فى التدخل لإصلاح أحوالها، لصالحهم.

وفى المقابل ، فإن إيجاد آليات متطورة وفعالة للسيطرة البيئية، ينعش الأمل فى إصحاح الأنظمة البيئية وتحسين أحوالها. .

إن اصطلاح (التحكم البيئى)، أو (السيطرة البيئية Environmental)، (Governance) يصف كيفية ممارسة البشر هيمنتهم على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية، بغرض تطوير وتحسين الآليات والمؤسسات التى يعتمد عليها فى صنع القرارات البيئية المهمة، مما يؤدى إلى نتائج أفضل، وأضرار أقل، وتحقيق أكبر قدر من عدالة توزيع التكلفة والمنافع. إن السيطرة البيئية، ناجحة أو فاشلة، هى الحد الفاصل بين تحسين أحوال البيئة

وتدميرها، وارتكازًا عليها، يمكن أن نبنى سياسات بيئية مؤثرة فعالة، أو سياسات جاهلة عقيمة. إن هذا الاصطلاح (السيطرة البيئية) قد لا يكون شائعًا، ولا مألوفًا، بالرغم من أننا نعاينه، فى أحداث يومية، بكثير من أنحاء العالم، عندما نراه معكوسا على صور المشاكل والنزاعات المحلية والإقليمية والعالمية:

- نازحون تجبرهم السلطات على هجر أراضيهم لبناء سد.

- الكنديون والأمريكيون فى خلاف حول حدود صيد أسماك السالمون بالمحيط الهادى.

- أوربا وأمريكا تختلفان حول الأغذية المعدلة وراثيا.

- خلافات صنعتها وعمقتها السياسة، حول بروتوكول كيوتو، وإجراءات خفض الاحترار الكونى.

فظهور مثل هذه المشاكل يعنى الافتقاد للسيطرة البيئية، نتيجة لقرارات بيئية غير حكيمة، اتخذها الساسة فى الخفاء، تجاوزا للمبادئ والعدالة، ودون اعتبار للرأى العام.

إن السيطرة البيئية تتجاوز العمل الحكومى الرسمى، بمستوياته الديبلوماسية والتنظيمية والإدارية؛ ويندرج تحتها أنشطة المنظمات غير الحكومية، وجماعات المجتمع المدنى، كما تتسع لتشمل الأفراد القادرين على التأثير فى الرأى العام، وتوجيه سلوكيات الاستهلاك. وقد يحدث خلط بين التحكم، (Governance)

والحكومة، (Government) فاللفظان متقاربان، وعلى كل حال، فإن للحكومات دورها الطبيعي في إدارة الشئون البيئية، فهي المهيمنة على الأنظمة البيئية، والمسئولة عن إدارة واستغلال الموارد الطبيعية، إذ تقوم على ترسيم الحدود وحفظ حقوق الملكية لهذه الموارد، مثل المناجم وموارد المياه، كما أنها هي التي تعطي التفويضات للوكالات والإدارات التي تضطلع بمهام حماية البيئة، وتنظيم شئون الموارد الطبيعية. وتختص الحكومات بالقرارات الكبيرة، وبصون الطبيعة، عامة، ثم إن للحكومات دورها على المستوى الدولي، من خلال عضويتها في المنظمات والكيانات والهيئات العالمية العاملة بالشأن البيئي، وهي التي تصادق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة. ولا غنى للشأن البيئي عن الارتباط بالهيئات الحكومية والدولية، التي تسن القوانين وتفرضها، وتحقق للدول سيادتها على أنظمتها البيئية ومواردها الطبيعية؛ وإن كانت تلك الهيئات تعاني أوجه قصور، تنعكس على أدائها، منها:

١ - أنها تفتقد للتنسيق فيما بينها، إذ تعمل منفردة، فتتداخل وتتكرر الجهود التي تبذلها جميعها بالاتجاه ذاته، كما أنها تتنافس على مصادر التمويل، وعلى السلطات والصلاحيات ومناطق النفوذ، فيما بينها، من جهة؛ وبينها وبين الحكومات، من جهة أخرى؛ وذلك يجعلها في عزلة.

٢ – تهميش الإدارات والبرامج البيئية، حتى إن بعض وزارات البيئة أصبحت هامشية أو صورية، فى بعض الدول.

٣ - تفتقد تلك المؤسسات للشفافية والمصداقية، كما أنها تعجز عن تحمل المسئولية، إذ تعانى عدم القدرة على إقامة قنوات اتصال بالمجتمع والرأى العام، فيؤثر ذلك فى قدرتها على اتخاذ القرارات البيئية، وعلى سبيل المثال، فإن منظمة التجارة العالمية، التى تؤثر قراراتها بشدة على المعايير البيئية، كما يمتد نفوذها إلى الدول، وترغمها على تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات، مثل اتفاقية حظر الاتجار فى الأنواع من الكائنات الحية المعرضة لخطر الانقراض.. هذه المنظمة تتكتم أسرار مباحثاتها الاقتصادية، وليس من سبيل للعامة للاطلاع على أجنده أنشطتها.